

AFRICAN UNION

الاتحاد الأفريقي



UNION AFRICAINE

UNIÃO AFRICANA

Addis Ababa, ETHIOPIA

P. O. Box 3243

Telephone : 251 11 551 77 00

Fax :251 11 551 78 44

مؤتمر الاتحاد الأفريقي للوزراء المسؤولين  
عن مكافحة المخدرات ومنع الجريمة  
أديس أبابا، إثيوبيا، 28 سبتمبر - 2 أكتوبر 2010

CAMDCCP/EXP/DRAFT/RPT. (IV)

الموضوع: "التصدي لموجة المخدرات والجريمة في أفريقيا-من السياسة إلى الفعل"

مشروع تقرير اجتماع الخبراء

مشروع تقرير اجتماع الخبراء للدورة العادية الرابعة لمؤتمر الاتحاد الأفريقي  
للوزراء المسؤولين عن مكافحة المخدرات ومنع الجريمة

**مقدمة:**

1. انعقد، في مركز المؤتمرات لمفوضية الاتحاد الأفريقي بأديس أبابا، إثيوبيا، من 28 إلى 30 سبتمبر 2010، اجتماع الخبراء للدورة الرابعة لمؤتمر الاتحاد الأفريقي للوزراء المسؤولين عن مكافحة المخدرات ومنع الجريمة. وقد تبعه اجتماع الوزراء (يومي 1 و 2 أكتوبر 2010). وقد انعقدت الدورة الرابعة لمؤتمر الاتحاد الأفريقي للوزراء المسؤولين عن مكافحة المخدرات ومنع الجريمة لتوفير إرشادات فيما يتعلق بالنظم القارية للإنذار المبكر، من خلال إدماج شبكات الأوبئة وتقييم التهديدات التي ستشمل بيانات عن الاتجار غير المشروع واتجاهات الأوبئة، واعتماد الوزراء لمجالات العمل الرئيسية بغية تعزيز نظم العدالة الجنائية في الدول الأعضاء، والتعاون في مجال إنفاذ القانون، وكذلك علاج إدمان المخدرات من أجل عكس تيار المخدرات والجريمة في أفريقيا.

**الحضور:**

2. حضر اجتماع الخبراء مندوبون من الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي التالية: الجزائر، أنجولا، بوتسوانا، بوركينا فاسو، تشاد، الكونغو، مصر، إثيوبيا، غانا، كينيا، ليسوتو، الجماهيرية العظمى، مالاوي، مالي، موريشيوس، موزمبيق، ناميبيا، نيجيريا، الجمهورية الصحراوية العربية الديمقراطية، سيراليون، جنوب أفريقيا، السودان، تنزانيا، توجو، تونس، أوغندا، زامبيا وزيمبابوي.

3. وقد تم تمثيل الجهات التالية من أجهزة الاتحاد الأفريقي، والمجموعات الاقتصادية الإقليمية، والمنظمات الحكومية المشتركة والمنظمات غير الحكومية والشركاء المتعاونين: البرلمان الأفريقي، الإيكواس، الكوميسا، مركز البحوث والمعلومات حول إساءة استعمال المخدرات، التحالف من أجل الحوار لأفريقيا، معهد الدراسات الأمنية، الهيئة الدولية لمكافحة المخدرات، المنظمة الدولية للهجرة، الإنتربول، الحملة الوطنية لمكافحة إساءة استعمال المخدرات (كينيا)، مكتب الأمم المتحدة لمكافحة المخدرات والجرائم، مجلس جنوب أفريقيا للبحث الطبي، الاتحاد الدولي لمكافحة المخدرات.

4. وقائمة المشاركين الكاملة مرفقة بهذه الوثيقة باعتبارها الملحق 1.

#### أولاً - الافتتاح:

5. رحب بالمشاركين المفوض كريستوفر شيكيوندو، عضو لجنة مكافحة المخدرات في جمهورية تنزانيا الاتحادية، رئيس هيئة مكتب الدورة الثالثة الذي انتهت مدة ولايته، ثم أحال الكلمة إلى مفوضية الاتحاد الأفريقي للملاحظات الافتتاحية.

6. رحب مدير الشؤون الاجتماعية في مفوضية الاتحاد الأفريقي، الدكتور أولوالي مايجون بالخبراء. وفي كلمة الترحيب التي ألقاها، ذكر المدير الاجتماع بالهدف الأساسي لخطة عمل الاتحاد الأفريقي حول مكافحة المخدرات ومنع الجريمة (2007 - 2012)، الذي يتمثل في التصدي للاتجاهات الحالية لإساءة استعمال المخدرات والاتجار بها، والجريمة المنظمة، والفساد والإرهاب والتحديات المرتبطة بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية والأمن البشري، ولتحقيق تحسين ملموس في الرفاهية الاجتماعية والشخصية لشعوب أفريقيا ومجتمعاتها.

#### ثانياً - المسائل الإجرائية:

## ألف - انتخاب هيئة المكتب

7. انتخب الخبراء هيئة مكتب الدورة الرابعة لمؤتمر الاتحاد الأفريقي للوزراء المسؤولين عن مكافحة المخدرات ومنع الجريمة على النحو التالي:

الرئيس:	مالي	(غرب أفريقيا)
النائب الأول للرئيس	مصر	(شمال أفريقيا)
النائب الثاني للرئيس:	زامبيا	(الجنوب الأفريقي)
النائب الثالث للرئيس:	تشاد	(وسط أفريقيا)
المقرر:	كينيا	(شرق أفريقيا)

8. كانت لجنة الصياغة مؤلفة من مقرر الاجتماع و3 عاملين من إدارة الشؤون الاجتماعية لمفوضية الاتحاد الأفريقي.

## باء - اعتماد جدول الأعمال وبرنامج العمل

9. اعتمد الاجتماع البنود الثلاثة عشر من جدول الأعمال وطلب أن يكون تقرير الاجتماع جاهزا في أقرب وقت ممكن في 30 سبتمبر 2010.

10. تم اعتماد تعديل للبند الثالث من جدول الأعمال ليصبح كما يلي: "تقرير سعادة رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي عن تنفيذ توصيات الدورة الثالثة لمؤتمر الاتحاد الأفريقي للوزراء المسؤولين عن مكافحة المخدرات ومنع الجريمة وعن تنفيذ خطة عمل الاتحاد الأفريقي حول مكافحة المخدرات ومنع الجريمة (2007 - 2012)"

ثالثا- تقرير سعادة رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي عن تنفيذ توصيات الدورة الثالثة لمؤتمر الاتحاد الأفريقي للوزراء المسؤولين عن مكافحة المخدرات ومنع الجريمة وعن

**تنفيذ خطة عمل الاتحاد الأفريقي حول مكافحة المخدرات ومنع الجريمة (2007 - 2012)**

11. عرض ممثل مفوضية الاتحاد الأفريقي تقرير رئيس الاتحاد الأفريقي (III) (CAMDCCCP4/EXP/3). لقد أبرز التقرير عمل المفوضية، بالتعاون مع الشركاء أصحاب المصلحة، فيما يتعلق بتنفيذ توصيات الدورة الثالثة لمؤتمر الاتحاد الأفريقي للوزراء المسؤولين عن مكافحة المخدرات ومنع الجريمة، وذلك على النحو التالي:

12. لوحظ أن الجريمة المنظمة عبر الوطنية والاتجار الدولي بالمخدرات أصبحا يشكلان خطرا رئيسيا للقارة وللسلم والأمن الدوليين. ففي عدد من البلدان الأفريقية، تظل المخدرات والجريمة والفساد تقوض الجهود الإنمائية. وعلى وجه الخصوص، تُستخدم أفريقيا على نحو متزايد لإعادة شحن المخدرات غير المشروعة واختزانها.

13. في إطار خطة عمل الاتحاد الأفريقي حول مكافحة المخدرات ومنع الجريمة (2007-2012)، عززت مفوضية الاتحاد الأفريقي تعاونها في مجالات مكافحة المخدرات ومنع الجريمة على مدى السنتين الماضيتين مع المنظمات الدولية المختصة، مثل الإنتربول ومكتب الأمم المتحدة لمكافحة المخدرات والجريمة والاتحاد الأوروبي (في إطار الشراكة الإستراتيجية أفريقيا-الاتحاد الأوروبي)، وأمريكا الجنوبية والولايات المتحدة الأمريكية.

14. في 2009، بدأت إدارة الشؤون الاجتماعية لمفوضية الاتحاد الأفريقي، المسؤولة عن تنسيق تنفيذ خطة عمل الاتحاد الأفريقي حول مكافحة المخدرات ومنع الجريمة (2007-2012)، مشروعاً مشتركاً مع مكتب الأمم المتحدة لمكافحة المخدرات والجرائم لضمان إدارة فعالة لجهود تنفيذ خطة عمل الاتحاد الأفريقي. ومنذ فبراير 2010، عززت مفوضية

الاتحاد الأفريقي قدرات مواردها البشرية بشكل كبير في إدارة الشؤون الاجتماعية من أجل تنفيذ خطة عمل الاتحاد الأفريقي حول مكافحة المخدرات ومنع الجريمة (2007 - 2012). وقد تولى الموظف الكبير لشؤون مكافحة المخدرات ورئيس قسم الرعاية الاجتماعية والفئات المستضعفة ومكافحة المخدرات ومنع الجريمة مهامهما في فبراير وسبتمبر 2010 على التوالي.

15. تتمثل الإنجازات الرئيسية المتعلقة بتنفيذ خطة الاتحاد الأفريقي حول مكافحة المخدرات ومنع الجريمة (2007 - 2012)، من بين أمور أخرى، فيما يلي:

- قامت البرامج الإقليمية لمكافحة المخدرات ومنع الجريمة وعدد من المجموعات الاقتصادية الإقليمية، مثل المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (الإيكواس)، ومجموعة شرق أفريقيا، والمجموعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، ومجموعة دول الساحل والصحراء (س-ص)، ومجموعة تنمية الجنوب الأفريقي، بوضع خطط عمل وبرامج لمكافحة المخدرات والجريمة.
- إن عددا من البلدان الأفريقية أنشأت - أو هي بصدد إنشاء - برامج وطنية متكاملة لمكافحة الاتجار بالمخدرات وتعاطيها والجريمة المنظمة عبر الوطنية المرتبطة بهما. وهذه البرامج التي حظي وضعها بدعم مكتب الأمم المتحدة لمكافحة المخدرات والجريمة، بالشراكة مع السلطات الوطنية، تتصدى لمجموعة من المسائل مثل بناء القدرات في مجال إنفاذ القانون، والحد من عرض وطلب المخدرات، وتقديم العلاج لمدمني المخدرات والعدالة الجنائية، والتعاون والأنشطة الإقليمية الرامية إلى مواجهة غسل الأموال.
- إلى جانب الجهود التي تبذلها مفوضية الاتحاد الأفريقي من خلال هيكل أفريقيا - أمريكا الجنوبية، وللمضي قدما في تعزيز علاقات التعاون العابرة للمحيط الأطلسي التي تربط بين وكالات إنفاذ القانون في أمريكا اللاتينية وغرب أفريقيا، شاركت الدول

الأعضاء في الإيكواس في الاجتماع التاسع عشر لرؤساء الوكالات الوطنية لإنفاذ القانون في أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، المنعقد في جزيرة ماجاريتا، بجمهورية فنزويلا البوليفارية، في سبتمبر 2009.

16. تتمثل التحديات التي تتم مواجهتها فيما يلي:

- نظرا لقلّة المعلومات حول اتجاهات الاتجار بالمخدرات وتعاطيها في القارة، تدعو الحاجة إلى توسيع نطاق نظم الرصد المنهجي لتعاطي المخدرات في القارة مثل شبكة الأوبئة لجنوب أفريقيا حول تعاطي المخدرات.
- تدعو الحاجة إلى زيادة تقديم العلاج وخدمات إعادة التأهيل للذين يتعاطون المخدرات أو مدمنيها، وذلك لتقليص سوق المخدرات غير المشروعة.
- تمتلك وكالات إنفاذ قانون كثيرة في أفريقيا موارد كافية لتدريب وتجهيز العاملين من أجل إنفاذ فعال للقوانين المتعلقة بالمخدرات.
- ثمة قدرات محدودة في مجال الطب الشرعي لا تمكنها من إجراء مختلف التحليلات على المخدرات التي يتم ضبطها.

17. قام الاجتماع بالمداخلات التالية في أعقاب عرض تقرير رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي:

- الإعراب عن دعمه لأنشطة وملكية مفوضية الاتحاد الأفريقي في إعداد وإدارة البيانات المتعلقة بالمخدرات والجرائم.
- إبراز ما تنطوي عليه الجرائم العابرة للحدود وعبر الوطنية من خطورة وتحديات والإعراب عن الانشغالات بشأن ما يُلاحَظ من انعدام التعاون بين بعض الدول الأعضاء في بعض الأقاليم.
- التأكيد على أهمية مواعاة القوانين وتنسيق حالات التآزر والشراكات والتعاون على جميع المستويات، بما في ذلك مواعاة تدريب القضاة وموظفي إنفاذ القانون ومقدمي خدمات العلاج.

- التشديد على أن مفوضية الاتحاد الأفريقي تحتاج إلى هيئة تنسيق للمساعدة الفنية وتدفق المساعدات بأسرها داخل وعبر القارة.
- التوصية بوضع جدول زمني لتنفيذ النقاط المرجعية لخطة عمل الاتحاد الأفريقي حول مكافحة المخدرات ومنع الجريمة (2007 - 2012).

18. أحاط الاجتماع علما بتقرير رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي مع التقدير.

**رابعا- حالة إنفاذ القانون وتدخلات العدالة الجنائية فيما يتعلق بالاتجار غير المشروع في أفريقيا:**

19. قدم المحاور من مكتب الأمم المتحدة لمكافحة المخدرات والجريمة تقريرا عن مختلف المنتجات التي تتكون منها الجريمة الدولية من خلال الاتجار. بشكل عام، يزداد في أفريقيا الاتجار غير المشروع بالمخدرات والأسلحة النارية والأشخاص والحيوانات البرية والأدوية المزورة. وفيما يتعلق بالمخدرات غير المشروعة، طرأت زيادة كبيرة في تصنيع الأدوية المنشطة من فصيلة الأمفيتامين في القارة. اعتمدت لجنة الأمم المتحدة المتخصصة في مراقبة المخدرات، في استجابتها لتحدي المخدرات والجريمة في أفريقيا، على مجالات الأولوية السبعة التي حددتها خطة عمل الاتحاد الأفريقي بشأن مراقبة المخدرات ومنع الجريمة (2007-2012).

20. أكدت المحاور من معهد الدراسات الأمنية من جديد على أن المنظمة تبحث جميع الجوانب المتعلقة بأمن الناس في أفريقيا. وأثبتت الدراسات التي أجراها المعهد حول الجريمة المنظمة والاتجار غير المشروع بالمخدرات، في الجنوب الأفريقي، وجود صلة واضحة بين الاتجار غير المشروع بالمخدرات وغيره من الأشكال الأخرى للجريمة، كذلك تم التأكد، من خلال البحث، عن توسع مثير للقلق طرأ على الأسواق المحلية، مما يشير إلى الزيادة في تعاطي الهيروين والكوكايين والكراك- الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض الأسعار. وما يدعو

للقلق هو أن خيارات العلاج وإعادة التأهيل تظل محدودة بالنسبة للمستعملين. إن الجريمة الأفريقية المنظمة ذات جذور عميقة في القارة ولديها صلات تجارية قوية مع غيرها من القارات، فضلا عن المجتمعات الأفريقية، وعلى الرغم من ضبط كميات كبيرة من المخدرات، إلا أن استجابة الجهات المنفذة للقانون حظيت بقدر قليل من النجاح. هناك حاجة كبيرة إلى التعاون وموامة الأفعال وتنسيقها، وهناك قدر محدود من المعلومات المتوفرة حول المخدرات في القارة مع وجود فجوات كبيرة فيها واحصائيات وبيانات تجريبية محدودة، كما أن الوصول إلى البيانات المتوفرة صعب بسبب تبعثرها. هناك حاجة إلى مختلف الأبحاث والدراسات التجريبية بغية فهم التحديات في أفريقيا.

21. قدم المحاور من الانتربول، عرضا شاملا لأنشطته التي تتمثل، بشكل رئيسي، في المعلومات الاستخبارية من خلال التعاون الدولي، حيث يتم توثيق الاتجاهات والتطورات والاستجابة لهما. توفر الانتربول الدعم التشغيلي والتدريب والمساعدة في التحقيقات والتعاون والاتصالات بين الدول، وتوفر الدعم التشغيلي المتوسط المدى والتدريب وتنفيذ المشاريع طويلة المدى. وفي إطار مشروع الانسياب الأبيض، تسعى الانتربول إلى الحصول على كافة الأدلة والبيانات ذات الصلة بالاتجار غير المشروع بالمخدرات، وتحث الدول الأعضاء على تزويد الانتربول بالبيانات حول الأشخاص المعتقلين والمقبوض عليهم والمطلوبين، وذلك بهدف بناء بنك دولي للبيانات حول المشتبه فيهم. توصلت الانتربول إلى أن هناك غيابا تاما للتعاون والاتصال على الصعيدين الوطني والدولي. إن مشروع الانتربول المعروف بـ "إيركوب" هو عبارة عن فريق مهام مشترك للاعتراض في المطارات، يتم وضعه في مطارات مختارة بهدف تنسيق الاعتراضات. توفر الانتربول تدريبات متواصلة ومنظمة للدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي، إلا أنه يواجه المشاكل المتعلقة ببقاء العاملين الذين تم تدريبهم، ولوحظ أن معظم الزملاء مدربون بشكل جيد، غير أنهم يفتقرون إلى الخبرة العملية في هذا الصدد.

22. عقب تقديم العروض، أكد الاجتماع ما يلي:

- كان هناك اتفاق على أن جميع العروض أشارت إلى الأهمية الكبيرة للتعاون والتضافر بين الدول والأقاليم والقارات فيما يتعلق بالتحقيقات الجنائية وإبعاد المجرمين وتحديد عائدات الجريمة والتحذير منها.
- أشار مختلف الخبراء إلى مواعمة التشريعات والتنسيق المشترك للأنشطة وذلك لأهميتها وخاصة بين الدول الأعضاء المتجاورة.
- تم التشديد على أهمية القنب، حيث أصبح مخدرا خطيرا وذا مفعول إدماني مرتفع يتم تعاطيه، وذلك لمحتواه المرتفع من ال تي إنتش سي، إلى جانب الحاجة إلى التركيز على القضاء عليه. تم التركيز، على ضوء النقاش الدولي بشأن تشريعات القنب، على أن الاتحاد الأفريقي ما يزال يحتاج إلى رفع مستوى الوعي الدولي حول مخاطر وتأثير زراعته وإساءة استعماله والاتجار به في القارة.
- أثيرت انشغالات حول ما لوحظ من أن أفريقيا تصبح، على نحو مضطرد، نقطة انتقال رئيسية وسوق للسلائف المستخدمة في تصنيع المخدرات التركيبية، وأن معظم موظفي الجمارك والشرطة لايعرفون هذه المواد الكيميائية.

#### خامسا- وضع وقاية إدمان المخدرات وعلاجها في أفريقيا:

23. أشار المحاور من لجنة الأمم المتحدة المخصصة لمراقبة المخدرات إلى مختلف المخدرات التي يتم تعاطيها في القارة. لقد ظلت إساءة استعمال المخدرات ترتبط بشكل مثير للقلق بانتشار عدوى مرض الايدز. زاد خلال السنوات القليلة الماضية الالتزام السياسي إزاء التدابير المتعلقة بالحد من الطلب على المخدرات، واستكملت هيئات المراقبة الوطنية خططها الرئيسية واستراتيجياتها وتم إجراء الدراسات العينية التي تعتمد على إجابات المتلقين حول الظاهرة في عدد من الدول الأعضاء. تركز مبادرات الوقاية في أفريقيا بشكل رئيسي على الشباب، إلا أن من الممكن اتخاذ المزيد من تدابير الوقاية تجاه مختلف الفئات المستهدفة. تم خلال السنوات الخمس الماضية إحراز تقدم كبير بخصوص توفير العلاج لإساءة استعمال

المخدرات في القارة، ولكن مايزال هناك الكثير الذي ينبغي عمله، ومما يثير القلق هو زيادة استعمال المخدرات عن طريق الحقن في كثير من الدول الأعضاء (من 10-32 دولة عضو)، وما ينتج عن ذلك من انتشار مرض نقص المناعة البشرية المكتسبة. جرت التوصية بتركيز الدول الأعضاء جهودها على ما هو مستهدف من الوقاية والعلاج، وبينما تسعى إلى أفضل الممارسات، يتعين مواصلة الرصد والتقييم للتأثيرات.

24. شدد المحاور من مركز البحث والمعلومات بشأن إساءة استعمال المخدرات، على أن القنب يظل أكثر تفشياً من المخدرات التي يتم تعاطيها في القارة، وهو المخدرات التي يتكرر ذكرها أكثر عند الحديث عن الأسباب الداعية لطلب العلاج. تتمثل التحديات ذات الصلة بتوفير الخدمات للحد من الطلب في أفريقيا وهي تحديد، الوقاية والعلاج وتقليل الضرر، في غياب القدرات البشرية المدربة والتكلفة والإنكار والوصمة الاجتماعية وغياب البيانات على جميع المستويات. تم التشديد على أهمية استخدام الاستجابات التي تحقق النتائج المرغوبة لأفريقيا بدلا من إعادة اختراعها، وأبرزت الحاجة إلى البيانات الموثوق بها حول تعاطي المخدرات واستراتيجيات العلاج في أفريقيا وتمت التوصية بأنه يتعين على القارة البدء في بناء قواعد البيانات المعلوماتية للاستراتيجيات الحالية والمناهج وطرق العلاج، بما في ذلك نتائج التقييم السريع والمسوحات والاعتقالات وعمليات الضبط والبيانات من نظام الرعاية الصحية، ما يمكن البدء فيه فوراً وبتكلفة إضافية زهيدة، هو الفحص الانتهازي لاساءة استعمال المخدرات، على سبيل المثال، في مرافق الرعاية الأولية.

25. لاحظ المحاور من الحملة الوطنية الكينية ضد إساءة استعمال المخدرات، بأنه يمكن اتخاذ خطوات عملية محددة بخصوص العلاج الفعال، وذلك مثل تقاسم البيانات الموثوق بها والاستراتيجيات الوطنية البناءة والتعاون المثمر، ولوحظ أن العلاج يؤدي إلى نتائج، إلا أن إعادة التأهيل تحتاج إلى الشمولية ومشاركة جميع اللاعبين وأصحاب المصلحة. وتم التأكيد على أهمية المساعدة المدربة وذلك من خلال إعداد الخطوط التوجيهية للعلاج والحد الأدنى من المعايير العلاجية.

26. عقب تقديم العروض، شدد الاجتماع على ما يلي:
- إن القنب هو المخدر الأكثر تفشيا من بين المخدرات الذي يتم تعاطيها، غير أنه تلاحظ زيادة مثيرة للقلق في اساءة استعمال الهيروين والكوكايين.
  - على الرغم من توفر الدراسات والتقارير حول العلاج، يجرى البحث بطريقة مختصة وغير منسقة، الشيء الذي يترتب عليه عدم معرفة الدول الأعضاء بتوفر المعلومات.
  - تؤثر المخدرات سياسيا واجتماعيا واقتصاديا على الدول الأعضاء وترتبط بغسيل الأموال والجريمة المنظمة والإرهاب؛ وعليه، يتطلب الأمر استجابة متعددة الأوجه ومنسقة.
  - ينبغي إيلاء الاعتبار للتبادل القاري للمعلومات ومعايير تدريب مقدمي العلاج وإنشاء مركز تدريب قاري لمدمني المخدرات.
  - ينبغي إدراج إجراءات الوقاية والعلاج والحد من الأضرار في طلبات الميزانية الوطنية ذات الصلة.

#### سادسا- تعزيز النظم القارية للإنذار المبكر وإدماج شبكات الأوبئة وتقييم التهديدات:

27. شرح المحاور من إدارة مجلس السلم والأمن لمفوضية الاتحاد الأفريقي طريقة عمل النظام القاري للإنذار المبكر بالنسبة للدول الأعضاء، بناءا على بنية السلم والأمن، بغية استباق النزاعات في القارة. إن النظام القاري للإنذار المبكر متعدد الأوجه وقائم على أدوات تحليلية تستعمل مختلف المؤشرات بالتعاون مع المجموعات الاقتصادية الإقليمية وإدارة عمليات حفظ السلام للأمم المتحدة. كما أن قسم إدارة النزاعات يساعد مختلف المجموعات الاقتصادية الإقليمية على إنشاء أنظمة إقليمية للإنذار المبكر خاصة بها.
28. قدم المحاور من مجلس جنوب أفريقيا للبحث الطبي خلفية وجيزة حول تعزيز نظام جمع المعلومات في أفريقيا من خلال استعمال شبكات الأوبئة حول تعاطي المخدرات، مثل

شبكة الأوبئة المجتمعية لجنوب أفريقيا حول تعاطي المخدرات (1996-2010)، وشبكة أوبئة مجموعة تنمية الجنوب الإفريقي حول تعاطي المخدرات (2000-2004). وتعتبر قلة معلومات موثوق بها ومتسقة في جميع مجالات المخدرات أمرا واقعا في أفريقيا بشكل خاص، وعليه، فمن الصعب رصد اتجاهات المخدرات على مر الزمن وتوفير تدخلات إستراتيجية في الوقت المناسب. تشكل شبكة الأوبئة المجتمعية لجنوب أفريقيا حول تعاطي المخدرات نظام مراقبة إنذارية (في المدن) يرصد الاتجاهات على فترات ستة أشهر. وتتكون مصادرها الرئيسية من مراكز العلاج ومستشفيات الأمراض النفسية والسجون ووزارات التعليم وبيانات التوقيف - التغطية لإنفاذ القانون، علاوة على طلبات العلاج. ويتم جمع المعلومات من خلال 19 سؤالا مدونة على استمارة بصفحة واحدة من مصابين في طور العلاج. وتنتشر المعلومات في أقرب وقت ممكن بعد تلقي الاستبيانات المعبأة. وفيما يلي الفوائد المترتبة على استضافة معلومات موثوق بها: تعزيز الشبكات المحلية بين مقدمي العلاج، ازدياد توفر المعلومات المستعملة لإرشاد عمليات وضع سياسات وتخطيط إجراءات الوقاية، توثيق علاقات التعاون بين الباحثين، حفز المبادرات الجديدة في مجال البحث، خطط توجيهية في مجال المخدرات تسترشد بالبحوث، مشاركة هامة في المنتديات الدولية، وتسهيل تعبئة استبيان التقرير السنوي للأمم المتحدة، وتوجيه مخصصات التمويل لصالح مراكز العلاج. وتتمثل التحديات في قيود التمويل الصارمة وسرعة تبدل العاملين والصعوبة في الوصول إلى البيانات الحديثة من مصادر غير مراكز العلاج، والحصول على المعلومات الصادرة عن الشبكات التي يتحكم فيها صناع القرار. وتتمثل التحديات بالنسبة لأفريقيا في عدم الاستقرار، وقلة القدرات، والقيود في مجال الموارد المالية والبشرية، وعدم فهم أهمية مسائل المخدرات، والاستدامة. وتدعو الحاجة إلى ربط المخدرات بينود أخرى من بنود جدول الأعمال، الشيء الذي من شأنه أن تشكل قنوات للوصول إلى مزيد من الدعم والتمويل. والتوصيات هي: (1) مراجعة سريعة للقدرات في الدول الأعضاء، (2) بدء تنفيذ جمع البيانات، (3) بناء القدرات، (4) الربط الشبكي والتفاعل، (5) توسيع نطاق النظام في أقرب وقت ممكن لتشمل أكبر عدد ممكن من الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي.

29. أبرز المحاور من معهد الدراسات الأمنية الوضع المتعلق بالاتجار بالمخدرات في دولتين من غرب أفريقيا خارجيتين من النزاع. ويجري عادة ضبط كميات ضخمة في البلدان الخارجة من النزاع ولا توجد أحيانا أطر قانونية لمقاضاة ومحاكمة المتجرين بالمخدرات. وقد تم تأكيد الحاجة إلى قدر كبير من الالتزام السياسي بغية وضع حد للاتجار بالمخدرات وتعاطيها في مثل هذه الظروف. ويتمثل التحدي في تنظيم محاكمات مفتوحة وشفافة بغية فضح أكبر عدد ممكن من المجرمين.

30. على أعقاب العروض، شدد الاجتماع على ما يلي:

- يتمثل أحد التحديات المطروحة في معرفة كيفية إدراج المخدرات والجريمة وفيروس نقص المناعة البشرية في النظام القاري للإنذار المبكر لمفوضية الاتحاد الأفريقي. وقيل في توضيح ذلك أن الغرض من النظام القاري للإنذار المبكر لا يقتصر فقط على منع النزاعات، بل يتضمن كذلك مؤشرات لمسائل الاستقرار مثل المعلومات السياسية والاقتصادية والعسكرية والإنسانية. يضم النظام القاري للإنذار المبكر 90 مؤشرا تشمل فعلا المخدرات والاتجار بالمخدرات ويمكن التوسع فيها. وعليه، ينبغي اعتبار الإنذار المبكر من منظور إنساني. ينبغي التصدي للتحديات التي تطرحها المخدرات في أفريقيا مع أكبر قدر ممكن من الشمولية.

- لوحظ أن البحث في تركيب الشريحة السكانية المعنية بإساءة استعمال المخدرات والإدمان أمر ذو أهمية قصوى وأنه ينبغي استعمال الموارد المحدودة المخصصة استعمالا فعالا.

#### سابعا- المناقشات وملخص المسائل الرئيسية الناشئة عن الجلسات:

31. أشار الاجتماع إلى أنه ينبغي بحث المسائل الرئيسية التالية باعتبارها مجالات مركزية على مدى الأشهر الأربعة والعشرين القادمة:

- تتسم النظم الوطنية لمكافحة إمدادات المخدرات غير المشروعة بالضعف وينبغي إعطاء الأولوية لبناء القدرات في الدول الأعضاء.
- تم تذكير الدول الأعضاء بأن كلا من غياب الاستقرار السياسي والاضطرابات الاقتصادية يغذي الاتجار بالمخدرات وإساءة استعمالها.
- يحتاج بناء القدرات في الدول الأعضاء إلى تنفيذ مجالات أولوية خطة عمل الاتحاد الأفريقي.
- ينبغي الإقرار في جميع المبادرات بخطر المخدرات على الأمن الوطني وأثارها على السلام.
- لوحظ غياب المجموعات الاقتصادية الإقليمية وتم الإعراب عن الأسف على ذلك نظرا لأهمية التعاون الإقليمي في مكافحة المخدرات والجرائم ذات الصلة.
- لإنتاج القنب تأثير بيئي سلبي واضح. وينبغي النظر في إمكانية تصنيف إنتاج القنب كجريمة بيئية.
- أكد الاجتماع أهمية مواصلة القوانين والتعاون في مجال العدالة الجنائية داخل الدول الأعضاء وما بينها.
- تدعو الحاجة إلى تحسين التعاون وتقاسم المعلومات على الصعيد الإقليمي.
- ينبغي أن تكون مرافق العلاج متوفرة لكل من يحتاج إليها. ولا ينبغي رفض علاج من يسيئون استعمال المخدرات في مرافق الرعاية الصحية الأولية والثانوية والثلاثية.

ثامنا- التوصيات المتعلقة بالخطوات ذات الأولوية على مدى الفترة المتبقية لتنفيذ خطة عمل الاتحاد الأفريقي حول مكافحة المخدرات ومنع الجريمة (2007-2012):

32. بخصوص التدخلات على مدى السنتين التاليتين فيما يتعلق بتقليص الطلب، أوصى الاجتماع بالأولويات التالية:

(1) التعاون والتنسيق على الأصعدة الوطنية والإقليمية والقارية والدولية: ينبغي أن تستعمل مفوضية الاتحاد الأفريقي، بالتشاور مع المجموعات الاقتصادية الإقليمية، الآليات الحالية لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية بالتعاون مع الشركاء الإنمائيين مثل مكتب الأمم المتحدة لمكافحة المخدرات والجرائم والإنتربول، وذلك بغية المساعدة في بناء قدرات السلطات لتحقيق في الجريمة المنظمة. وينبغي وضع آلية قارية من أجل: أ) تنسيق متطلبات المساعدة وكذلك المساعدة الفنية المقدمة، ب) جمع ومعالجة المعلومات ونشرها في الدول الأعضاء.

(2) ينبغي أن تحظر الدول الأعضاء، بالتعاون مع الشركاء ومفوضية الاتحاد الأفريقي، بشكل نشط، زراعة القنب (وما ينتج عنها من الآثار البيئية السلبية) وإساءة استعمالها في بلدانها. - على أن تساعد مفوضية الاتحاد الأفريقي على تقديم التدريب والخبرة الفنية والمعدات المطلوبة.

(3) مواعاة التشريعات في القارة - ستبذل مفوضية الاتحاد الأفريقي الجهد، بحلول 2012، من أجل تسهيل مواعاة التشريعات ونشر القوانين النموذجية المستكملة في الدول الأعضاء.

(4) ينبغي أن تتصدى الدول الأعضاء لمكافحة السلائف في بلدانها، بالتعاون مع الهيئة الدولية لمكافحة المخدرات والشركاء الآخرين ومفوضية الاتحاد الأفريقي - على أن تساعد مفوضية الاتحاد الأفريقي على تقديم التدريب والخبرة الفنية والمعدات المطلوبة.

(5) تم تذكير الاجتماع بأن مفوضية الاتحاد الأفريقي تشارك في الجهود العديدة المبذولة في إطار مجال الأولوية الثاني لخطة عمل الاتحاد الأفريقي، خصوصا في مكافحة الإرهاب وفقا لمقرر المؤتمر 256 بشأن دفع الفدية للجماعات الإرهابية، وهو ما يدخل في مساهمة أفريقيا في جهود المجتمع الدولي من ناحية دعم وتعزيز الإستراتيجية العالمية للقضاء على الإرهاب.

33. بخصوص التدخلات على مدى السنتين التاليتين فيما يتعلق بتقليص الطلب، أوصى الاجتماع بالأولويات التالية:

1. ينبغي أن تقوم الدول الأعضاء بإنشاء وتجهيز وكالات وطنية لإدارة الوقاية من إساءة استعمال المخدرات على المستويات الأولية والثانوية والثلاثية.

2. ينبغي أن تقيم مفوضية الاتحاد الأفريقي اتصالات مع الدول الأعضاء فيما يتعلق بتنفيذ قدر أدنى من معايير العلاج والدعوة إلى المعالجة البديلة لإدارة إدمان المخدرات وتحسين برامج التدريب على علاج الإدمان على المخدرات، مثل ذلك الذي وضعه والجرائم لمكافحة المخدرات لصالح مقدمي العلاج.

3. ينبغي أن تستشير مفوضية الاتحاد الأفريقي حول الحاجة إلى مرفق تدريب قاري لعلاج إساءة استعمال المخدرات.

34. وافق الاجتماع على التوصية بإنشاء قدرة أفريقية لإجراء تقييمات للتهديدات وتنسيق جميع البحوث والبيانات التي يتم إعدادها في القارة. ودعما لذلك، ستبلغ الدول الأعضاء والمجموعات الاقتصادية الإقليمية إلى مفوضية الاتحاد الأفريقي جهات اتصالها المعنية بالمخدرات لتسهيل سلاسة الاتصالات.

35. ستستشير مفوضية الاتحاد الأفريقي حول إنشاء شبكة أوبئة للمخدرات في أفريقيا وتوسيع نطاق النظام القاري للإنذار المبكر الحالي ليشمل متغيرات حول المخدرات.

36. دعا الاجتماع الحكومات إلى تحديد العقوبات التي تقف في وجه الاستعمال الملائم للمسكنات الأفيونية لعلاج الألم واتخاذ خطوات لتحسين توفر المخدرات والمؤثرات العقلية المستعملة في تخفيف الألم. ودعا الاجتماع الهيئة الدولية لمكافحة المخدرات إلى دعم الحكومات لتقديم المساعدة الفنية في تنفيذ هذه التوصية.

37. ينبغي أن تقوم الحكومات بتطوير القدرات لضمان مراقبة ملائمة وآليات تنظيمية جيدة الأداء، من أجل تحسين توفر المخدرات لأغراض طبية، ولكن أيضا للحد من توفر المخدرات في الأسواق غير الخاضعة للضوابط التنظيمية. ودعا الاجتماع الهيئة الدولية

لمكافحة المخدرات، على ضوء التفويض المسند إليها بموجب المعاهدات المتعلقة بمكافحة المخدرات وبحكم خبرتها الفنية، إلى تقديم المساعدة الفنية إلى الحكومات في تنفيذ هذه التوصية، التي تعتبر مركزية بالنسبة لنظام فعال لمكافحة المخدرات.

38. لإبراز خطورة مشكلة المخدرات في أفريقيا، أوصى الاجتماع بأن تخصص الدول

الأعضاء ما لا يقل عن 1% من ميزانياتها الوطنية السنوية لمكافحة المخدرات في القارة.

39. أوصى الاجتماع إجراء استعراض لخطة عمل الاتحاد الأفريقي قبل نهاية 2012،

وينبغي أيضا أن يأخذ هذا الاستعراض في الاعتبار الالتزامات السياسية المترتبة على إعلان

فيينا لعام 2009، وكذلك تقييم تنفيذ خطة العمل التالي.

تاسعا - موعد ومكان انعقاد الدورة الخامسة لمؤتمر الاتحاد الأفريقي للوزراء المسؤولين عن مكافحة المخدرات ومنع الجريمة:

40. أحيل أمر البت في موعد ومكان انعقاد الدورة الخامسة لمؤتمر الاتحاد الأفريقي

للوزراء المسؤولين عن مكافحة المخدرات ومنع الجريمة إلى اجتماع الوزراء.

عاشرا - بحث مشروع جدول الأعمال ومشروع برنامج العمل للاجتماع الوزاري

41. بحث الخبراء جدول الأعمال ومشروع برنامج العمل للاجتماع الوزاري واعتمدهما.

حادي عشر - ما يستجد من أعمال

42. لم يُطرح أي بند للمناقشة تحت موضوع ما يستجد من أعمال.

ثاني عشر - اعتماد تقرير الخبراء

ثالث عشر - الاختتام

43. بعد ذلك رفعت الجلسة.